هيئة
الموارد الوراثية
للأغذية والزراعة

التنوع البيولوجي لعالم بلا جوع

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

يعتبر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة واحداً من أكثر موارد الأرض أهمية. فالمحاصيل الزراعية وحيوانات المزارع والأحياء المائية وشجر الغاب والعضويات الدقيقة واللافقاريات – تعد بالآلاف من الأنواع وتشكل هي والاختلافات الوراثية بينها جميعا شبكة من التنوع البيولوجي في نظم ايكولوجية يعتمد عليها انتاج الأغذية في العالم.

والتنوع البيولوجي شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، سواء إن كان يتمثل في الحشرات عندما تخصب النباتات أو في البكتيريا المجهرية اللازمة لصنع الأجبان، أو في سلالات الماشية المتنوعة التي تمكن من كسب العيش حتى في أقسى البيئات، أو في آلاف الأنواع من المحاصيل التي يقوم عليها الأمن الغذائي في مختلف انحاء العالم. فالإنسان منذ آلاف السنين يستخدم التنوع البيولوجي وينمّيه ويعتمد عليه في غذائه وزراعته.

على أن التنوع البيولوجي، وخصوصاً في شكله الوراثي، آخذ في الضياع بمعدل يثير الهلع. ويفقد الانسان باستنزاف هذه الموارد امكانية التكيف مع الأحوال الاجتماعية–الاقتصادية والبيئية الجديدة، من قبيل نمو السكان وتغير المناخ.

وتعتبر مسؤولية الحفاظ على التنوع البيولوجي مسؤولية عالمية. وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هي المنتدى الدولي الذي يتناول تحديداً جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة.

التنوع هو شريان الحياة لمستقبلنا

تشكل الموارد الوراثية المواد الخام التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية ويتطلع إليها الباحثون لتحسين إنتاج الأغذية نوعاً وكماً. والتنوع البيولوجي أساسي لبلوغ التنوع التغذوي في النظام الغذائي، أي لتحقيق سلة متنوعة من الأغذية، الأمر الذي له أهميته لصحة الإنسان ونموه. وتتبادل البلدان الموارد الوراثية باستمرار بغية تنويع وتكييف زراعتها وإنتاج الأغذية لديها، ويمكن ان يتزايد هذا التبادل في المستقبل. فسكان العالم آخذون في التزايد وبذلك ستشتد الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج.

وللتمكن من تحمل الأحوال الجديدة، يحتاج الباحثون والمجتمعات المحلية إلى أكثر ما يمكن من التنوع، سواء من حيث الأنواع أو من حيث التنوع الوراثي ضمن كل نوع. فكلما ازداد التنوع المتوفر كلما اتيحت خيارات أكثر للاستجابة للأحوال المتغيرة ولتحديات المستقبل، من قبيل تغير المناخ. والواقع أنه بسبب تغير المناخ أصبح لصون التنوع الوراثي واستخدامه المستدام أهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى.

وللمزيد من المعلومات:
الصفحة الإلكترونية: www.fao.org/nr/cgrfa
البريد الإلكتروني: cgrfa@fao.org

تستلزم المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية تقاسم المنافع وتعترف بحقوق المزارعين

أجرت الهيئة المفاوضات الخاصة بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٤. وتشجع المعاهدة على صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام وعلى تقاسم المنافع المتأتية عن استخدامها، على أساس الانصاف والعدل. وبهذه المعاهدة، اتفقت البلدان على إقامة نظام متعدد الأطراف يتصف بالكفاءة والفعالية والشفافية لتيسير الوصول إلى الموارد الوراثية النباتية الأساسية لأغراض الأغذية والزراعة وتقاسم المنافع على أساس الانصاف والعدل. كما تعترف المعاهدة بالمساهمة الهائلة التي قدمتها المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والتي قدمها المزارعون في جميع مناطق العالم، وخصوصاً في مراكز أصل المحاصيل وتنوعها، وهي مساهمات متواصلة في صون الموارد الوراثية النباتية وتنميتها.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية الاعتراف بحقوق المزارعين، من حيث صلتها بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتتعاون الهيئة مع الجهاز الرئاسي للمعاهدة على رصد التهديدات التي تواجه التنوع الوراثي النباتي، وتحديد تدابير التعاون المتصفة بالأولوية في المستقبل.

- ييسر التعاون مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وخصوصاً من حيث دعم عناصر المعاهدة التي تشرف عليها الهيئة؛
- يساعد على برمجة التعاون مع معاهدة التنوع لبيولوجي لدعم التنفيذ المشترك لبرامج العمل ذات الصلة؛
- ويمّكن الهيئة من إسداء المشورة للمنظمة بصورة منهجية بشأن مجمل أنشطتها المتعلقة بالموارد الوراثية والتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وبشأن الأولويات التي تعطى لهذا العمل في برنامج عمل المنظمة وميزانيتها.

وستجري الهيئة استعراضاتها للبرنامج بصورة منتظمة. ويمكن للحكومات، من خلال الاستعراضات هذه، أن تستجيب عن طريق الهيئة للتطورات والتحديات الجديدة والناشئة.

وتشمل الأخطار التي تتهدد التنوع الوراثي ما يلي:

- التركيز على تنمية واستخدام عدد محدود من أنواع المحاصيل وسلالات الماشية التجارية وإهمال الأنواع وحيوانات المزارع المتكيفة محلياً ومساهماتها الهامة؛
- أثر تزايد الضغط السكاني وما ينتج عنه من توسع حضري على البيئات المختلفة؛
- فقدان الموائل الطبيعية والتدهور البيئي، بما في ذلك إزالة الغابات أو التصحر أو التغييرات المدخلة في أحواض الأنهار؛
- الاحترار العالمي الذي يؤثر في شروط إنتاج الأغذية.

وينتشر استنزاف الموارد الوراثية في جميع القارات والنظم الايكولوجية، وبذلك تنشأ الحاجة الماسة للاستجابة الواسعة القاعدة التي تقدمها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. والهيئة في موقع مناسب يمكنها من وقف الاستنزاف الوراثي في جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وهي توفر منتدى دولياً فريداً يرمي إلى تحقيق عالم بلا جوع من خلال المساهمة في تحقيق الاستخدام الأقصى لحافظة التنوع البيولوجي بأكملها، وهو تنوع له أهميته في كفالة الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر الريفي.

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

في ١٩٨٣، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هيئة حكومية دولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وذلك انطلاقاً من ادراكها لأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للأغذية والزراعة لأغراض الأمن الغذائي العالمي.
وقد جرى في ١٩٩٥ توسيع ولاية الهيئة الأصلية – وهي معالجة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة – فأصبحت تشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة.

وتضم الهيئة في عضويتها أكثر من ١٧٠ عضواً، وهي توفر منتدى حكومياً دولياً للتوصل إلى توافق آراء عالمي حول السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وتتمثل أهدافها الرئيسية في كفالة صون الموارد الوراثية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة، وضمان تقاسم المنافع المتأتية عن استخدامه على أساس من الإنصاف والعدل، لأجيال اليوم ولأجيال المستقبل.

وتركز الهيئة في عملها على وضع السياسات والإشراف على تنفيذها وعلى مساندة المبادرات الجديدة التي تنشر الوعي بالمسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع، ليس هذا فحسب بل والتي تتطلع إلى المستقبل لحل المشاكل. وهي توجه عملية الإعداد دورياً للتقديرات العالمية لحالة التنوع الوراثي، والاتجاهات التي يشهدها والتحديات التي تعترض سبيله والتدابير التي يجري اتخاذها لصونه ولاستخدامه المستدام. كما تجري الهيئة المفاوضات بشأن خطط العمل، ومدونات قواعد السلوك وغيرها من الصكوك المتعلقة بصون الموارد الوراثية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة.

ويدخل في عداد أعمال الهيئة إسداء المشورة للمنظمة فيما يتعلق بالسياسات والبرامج النشطة المتعلقة بالموارد الوراثية. وتتلقى الهيئة الدعم من جماعات عمل تقوم بإسداء المشورة اليها في المسائل التقنية. ولديها حالياً جماعتا عمل قطاعيتان إحداهما تعنى بالموارد الوراثية النباتية بينما تهتم الأخرى بالموارد الوراثية الحيوانية. وتقوم أمانة الهيئة، ومركزها في مقر المنظمة في روما، بإعداد وثائق العمل ودراسات المعلومات الأساسية والتقارير التقنية، وبالإشراف على إعدادها، كما تقدم خدمات الأمانة الأخرى دعماً لأعمال الهيئة. وترصد الأمانة ما يطرأ في حقل التنوع البيولوجي من تطورات وتيارات جديدة مما يهم أعمال الهيئة، وتبقي الهيئة على علم بالموضوعات والمسائل الناشئة. وتتعاون الأمانة مع الدوائر التقنية في المنظمة التي توفر الخبرة التقنية والعلمية، كما تساند البرامج الوطنية والإقليمية إذا طُلب إليها ذلك.

من النبات إلى الحيوان، إلى ...

يمثل ما قرره مؤتمر المنظمة، بقراره ٩٥/٣، من توسيع لولاية الهيئة من تركيزها الأصلي على الموارد الوراثية النباتية لتشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي التي تهم الأغذية والزراعة، اعترافاً بأن من شأن الولاية الموسعة أن «تعمل على تيسير اتباع نهج متكامل إزاء التنوع البيولوجي الزراعي وفي التنسيق مع الحكومات، التي يتزايد تعاملها بصورة متكاملة مع مسائل سياسات التنوع البيولوجي.»

التطلع إلى التنوع الوراثي من منظور أوسع

في ٢٠٠٧، أطلقت الهيئة برنامج عملها المتعدد السنوات، وهو خطة للعمل المتصل لعشر سنوات تغطي جميع عناصر التنوع البيولوجي التي تهم الأغذية والزراعة. ويشمل هذا البرنامج إعداد تقارير عن حالة العالم تستند إلى الأوضاع القطرية لمختلف عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، ويغطي مجموعة كاملة من المسائل القطاعية المشتركة. ويتوخى البرنامج أن تطلق الهيئة في دورتها السادسة عشرة تقريراً يصدر لأول مرة عن حالة التنوع البيولوجي في العالم للأغذية والزراعة.

وفي حين أن جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مستقلة منفصلة من حيث مساهمة كل منها المتميزة في الأمن الغذائي، فإنها تتقاسم في الوقت نفسه ملامح مشتركة ومخاطر تتهددها جميعاً. وتنتهج الهيئة نهجاً شاملاً في تناولها للعناصر الفردية وهي تغطي أيضاً المسائل القطاعية المشتركة. وتشمل هذه المسائل ما يلي:

- الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع المتأتية عن استخدامها؛
- التكنولوجيات الإحيائية لصون الموارد الوراثية واستخدامها؛
- الأهداف والمؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ البرامج التي تتعامل مع الاستنزاف الوراثي والتدابير الرامية إلى تحسين الصون والاستخدام المستدام؛
- تطبيق نُهج النظام الايكولوجي التي تشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، ودعم الحفظ في الموقع والنظم الزراعية المستدامة.

وبرنامج العمل المتعدد السنوات

- يمكّن الهيئة من تنفيذ ولايتها المتعددة التخصصات بإتباع نهج مخطط تدريجي؛
- يقوم بدور أداة للتخطيط يستخدمها الأعضاء، مما يمكّن من تحسين تنسيق السياسات الوطنية والتخطيط المتوسط الأجل للأنشطة؛
- يوفر أداة لتعزيز التعاون الدولي مع جميع الجهات الفاعلة، من منظمات البحوث إلى منظمات المزارعين، العاملة في حقل صون التنوع البيولوجي واستخدامه للأغذية والزراعة؛

معالم أساسية في تاريخ هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

١٩٨٣ مؤتمر المنظمة يعتمد التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية. إنشاء الهيئة لمعالجة الموارد الوراثية النباتية.

١٩٨٩ الاعتراف لأول مرة بحقوق المزارعين الناشئة عن مساهماتهم في الماضي والحاضر والمستقبل في صون الموارد الوراثية النباتية وتحسينها وكفالة توفرها، ولاسيما تلك الموجودة في مراكز الأصل أو التنوع.

١٩٩١ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة يعترف بالحقوق السيادية للأمم على مواردها الوراثية النباتية.

١٩٩٤ وضع اتفاقات بين المنظمة والمؤسسات المحتفظة بمجموعات المواد الوراثية (الجيرمبلازم) النباتية. ومن خلال هذه الاتفاقات، اتفق ١٢ مركزاً تابعاً للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على الاحتفاظ بالمواد الوراثية المحددة «على أساس الأمانة لصالح المجتمع الدولي.»

١٩٩٥ توسيع ولاية الهيئة لتشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة.

١٩٩٦ إطلاق تقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم للأغذية والزراعة. اعتماد خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام التي جرى التفاوض عليها في إطار الهيئة بين ١٥٠ بلداً في المؤتمر التقني الدولي المعقود في ليبزيغ بألمانيا.

٢٠٠١ الهيئة تختتم مفاوضات المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وهي صك ملزم دولياً يقيم نظاماً متعدد الأطراف للحصول على المنافع وتقاسمها ويعترف بحقوق المزارعين.

٢٠٠٤ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تدخل حيز النفاذ.

٢٠٠٧ إطلاق تقرير عن حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم للأغذية والزراعة. اعتماد خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية في المؤتمر التقني الدولي المعقود في انترلاكن بسويسرا، والذي عملت الهيئة كلجنة تحضيرية له. اعتماد الهيئة لبرنامج عملها المتصل العشري المتجدد المتعدد السنوات.